Distribution: Restricted | EB 2004/83/R.32/Rev.1 | 2 December 2004
Original: English | البند 11(هـ)(i) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

من أجل

مشروع التنمية الريفية في جبال تراراس وسبع شيوخ في ولاية تلمسان

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة المشروع iv

موجز القرض v

موجز المشروع vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الجزائر 3

الجزء الثاني – المشروع 5

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف المشروع ونطاقه 6

جيم – عناصر المشروع 6

دال – التكاليف والتمويل 9

زاي – المبررات الاقتصادية 13

حاء – المخاطر 14

طاء – الأثر البيئي 14

ياء – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 15

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

الذيول

الصفحة

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**تمويل الصندوق السابق في الجزائر**	**2**
الذيل الثالث:	**حافظة الصندوق والإطار الاستراتيجي**	**3**
الذيل الرابع:	**الإطار المنطقي**	**4**
الذيل الخامس:	**الهيكل التنظيمي**	**8**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دينار جزائري
1.00 دولار أمريكي	=	70 دينار جزائري
1.00 دينار جزائري	=	0.0143 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

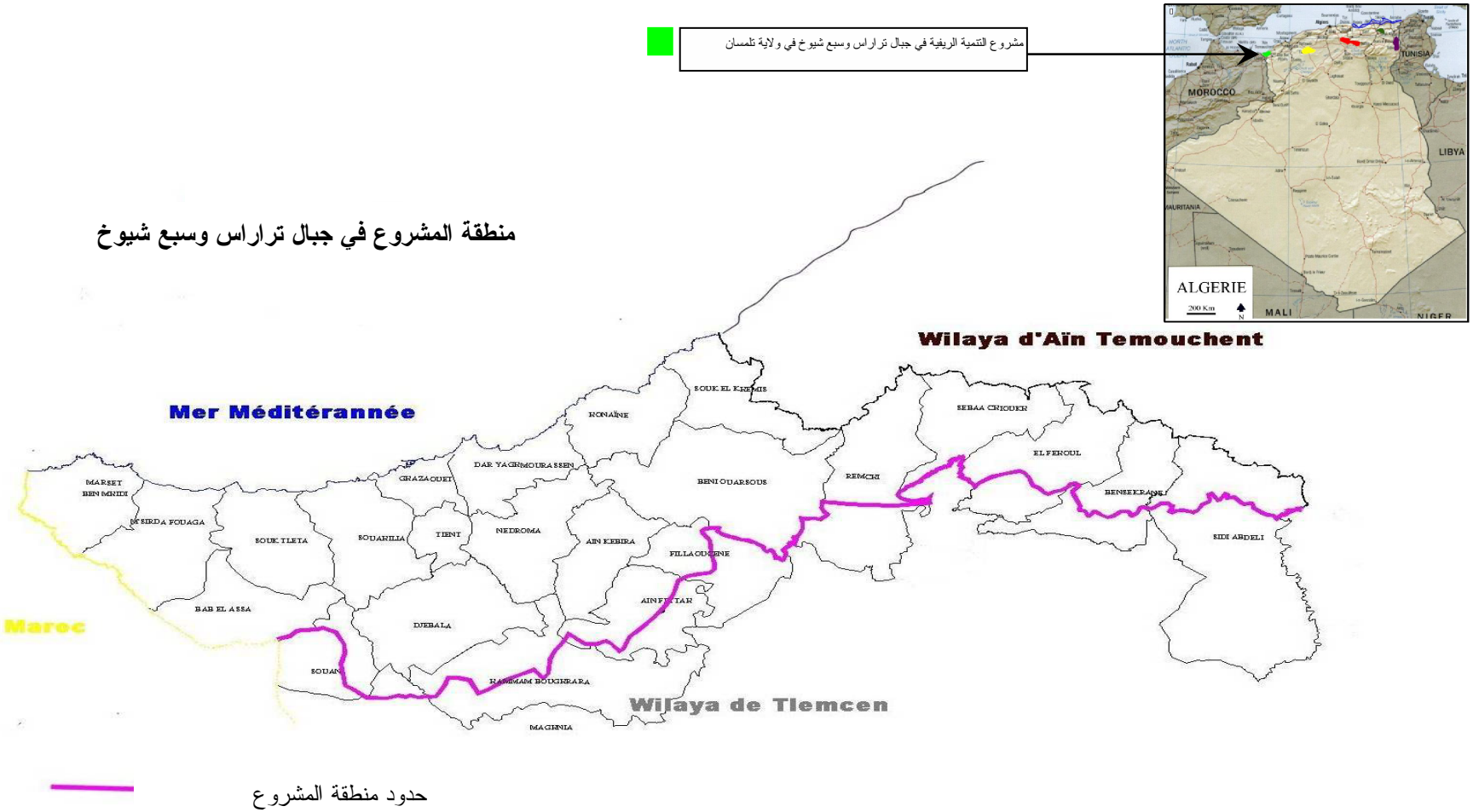

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الجزائر الديمقراطيـــة الشعبية
مشروع التنمية الريفية في جبال تراراس وسبع شيوخ
في ولاية تلمسان

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	حكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
الوكالة المنفذة:	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
التكلفة الكلية للمشروع:	39.6 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	7.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 11.8 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة المرجعي الذي يحدده الصندوق سنويا
مساهمة المقترض:	24.5 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	3.3 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ سيعود المشروع بفائدة مباشرة وغير مباشرة على 712 192 شخصاً من سكان منطقة المشروع الريفيين. والمستفيدون مباشرة من المشروع هم الأسر الفقيرة التي تعيش على حيازات صغيرة تستقي منها دخلها. وسيستهدف المشروع أيضاً الفئات التالية: (أ) النساء اللاتي يرأسن أسرهن وذلك بغية تحسين ظروف حياتهن وعملهن؛ (ب) الفتيات ذوات المهارات المهنية الراغبات في ممارسة أنشطة غير زراعية مدرة للدخل؛ (ج) الشباب العاطلون عن العمل الراغبون في بدء مشاريع صغيرة أو التدريب على أنشطة زراعية وغير زراعية مدرة للدخل. وستجلب أنشطة التنمية الزراعية منافع لـــ 745 2 مزرعة ونحو 000 10 أسرة بمجموع يبلغ زهاء 000 60 نسمة. ويتوقع فضلاً عن هذا أن تقدم رابطات الادخار والإقراض المحلية خدمات مالية لـــ 4954 مستفيداً لتمكينهم من تطوير أنشطة ومشاريع صغيرة مدرة للدخل. وسيعنى 154 3 (70%) من هؤلاء بالحرف اليدوية وتربية الحيوانات وهي النشاطات التي تمارسها النساء والفتيات عادة. أما محو الأمية الوظيفية فسيشمل نحو 575 3 شخصاً بينهم ما يزيد عن 000 2 إمرأة وفتاة. وسيستفيد جزء من المجموعة المستهدفة أيضاً من تحسن نوعية الحياة بفضل الإجراءات التي تتخذ لتعزيز إمكانات الوصول إلى المنطقة ومكافحة الفيضانات وانجراف التربة.

لماذا هم فقراء؟ يعود الفقر في منطقة المشروع إلى ضعف الخدمات الاجتماعية–الاقتصادية وسوء البنى الأساسية وقلة الفرص المتاحة لكسب الدخل بسبب سوء إدارة الأراضي والمياه. ومعدلات البطالة مرتفعة تتراوح بين 41% و62 بالمائة. وتقتصر فرص وصول 80% من الأسر على خمسة هكتارات من الأراضي الزراعية أو أقل. ويقوم نظام الإنتاج الزراعي على أساس الإنتاج البعلي للحبوب وتربية الحيوانات. وتتمثل القيود الرئيسية التي يتعرض لها المستفيدون في سوء خدمات الدعم وضعف البنى الأساسية المالية الريفية. ومن القيود الرئيسية الأخرى تدهور الدروب الريفية، مما يؤدي إلى ضعف إمكانية الوصول إلى المنافذ التسويقية وإلى التقنيات المناسبة.

ماذا سيحقق المشروع لهم؟ سينفذ المشروع على مدى سبع سنوات وسيركز على ما يلي: (أ) تعزيز البرمجة القائمة على المشاركة وبناء قدرات المنظمات القاعدية والإدارات العامة المحلية في الولاية من خلال الترويج لإنشاء المؤسسات المحلية المناصرة للفقراء وتدريب موظفيها وأعضاء مجالسها على أساليب التنمية القائمة على المشاركة؛ (ب) تكوين الأصول الاجتماعية–الاقتصادية والإنتاجية من خلال تعزيز فرص حصول المستفيدين على برامج دعم وطني مستمرة من أجل تطوير الزراعة؛ ويشمل ذلك إصلاح شبكات الري الصغيرة، وصون التربة والمياه، وزيادة الإنتاجية، وإدارة النظم الإيكولوجية الرعوية الحرجية، وتحسين الإنتاج الحيواني والتربية الحيوانية وإصلاح الدروب الريفية القائمة؛ (ج) دعم مبادرات سكان الريف التي تسهم في زيادة وتنويع مصادر الدخل عن طريق تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة من خلال توفير الخدمات المحلية المستدامة لاسيما للنساء والشباب العاطل عن العمل.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيتبع المشروع نهجاً يركز أساساً على ضرورة قيام المجموعات والمنظمات المحلية بوضع خطط التنمية المحلية واتخاذ القرارات بالمشاركة. وسيتم تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية الريفية في كل مراحل تجهيز المشروع من تحليل الوضع الراهن إلى اختيار الأنشطة الإنمائية وترتيبها حسب الأولوية إلى تحديد الخيارات أمام الإدارة. ويقوم هذا النهج على أساس ثلاثة مبادئ أساسية هي: التشاور من خلال مساندة الخدمات الخارجية والتدريب والمعلومات، والمشاركة في تخصيص موارد المشروع، وتعزيز دور المستفيدين في التنفيذ من

خلال دعم ظهور مجموعات مصالح اقتصادية جماعية تتمتع بالاستقلال وتكون مسؤولة عن إدارة المبادرات المجتمعية. وقد بدأت العملية فعلاً عند وضع تصميم المشروع من خلال تقدير ريفي تشاركي أجري خلال مرحلة الصياغة وتم التثبت منه خلال عمليتي تقدير في مجتمعين محليين اثنين.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
من أجل
مشروع التنمية الريفية في جبال تراراس وسبع شيوخ في ولاية تلمسان

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية بما قيمته 7.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.8 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط متوسطة للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الريفية في جبال تراراس وسبع شيوخ في ولاية تلمسان. ويكون أجل القرض 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنوياً. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **الأداء الاقتصادي.** أثناء فترة الازدهار النفطي في الجزائر تحسنت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بشكل ملحوظ بفضل الاستثمارات الكبيرة في مجال التعليم والصحة وتطوير البنى الأساسية وتنفيذ نظام سخي للدعم. وبعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 1986، خفض الدعم وبدأت البلاد تشهد عشر سنوات من التدهور الاقتصادي الذي رافقه انخفاض كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل والاستهلاك الأسريين. وانخفض متوسط معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة 1% سنوياً على مدى الفترة 1990-1998 بينما توقف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية. وفي تلك الفترة ارتفعت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% في السنة، بينما انخفض معدل النمو الصناعي انخفاضاً حاداً. ونفذت الحكومة برنامجاً للإصلاح الهيكلي بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي في الفترة 1994-1998. وشهد عام 2002 ازدياداً في النمو الاقتصادي لا أدل عليه من ارتفاع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من 2.1% عام 2001 إلى 4.1% عام 2002. ويقوم هيكل الاقتصاد على الصناعة، حيث حققت 53% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 بينما بلغ نصيب الخدمات فيه 37% والزراعة 10%، برغم أن الزراعة وفرت 25% من مجموع فرص العمل تقريباً.

[1] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

2 - يتسم **القطاع الزراعي** بتقلبات سنوية في حجم الإنتاج ترتبط بتغيرات الهطول. فمنذ بداية إجراءات الإصلاح الزراعي في عام 1987، تحول القطاع الزراعي في الجزائر إلى نظام يقوم على أساس المزارع الصغيرة والمتوسطة، التي يقوم فيها القطاع الخاص بدور رائد ليس فقط في مجال الإنتاج وإنما أيضاً في مجال الأنشطة الرئيسية والفرعية. وتقع جميع الأراضي الزراعية تقريباً في الجزء الشمالي من البلاد، أي منطقة التل. والنشاط الرئيسي في المنطقة السهلية هو الرعي. أما في منطقة الصحراء الواقعة جنوباً فقد توسع النشاط الزراعي مع زيادة استخدام مخزون المياه الجوفية. ومع ذلك، فإن هناك عوامل عديدة تهدد قاعدة الموارد الطبيعية، وهي: انجراف التربة وإزالة الغابات، والإفراط في الرعي، وترسب الطمي أمام السدود، وارتفاع نسبة ملوحة التربة، وزحف الرمال على الأراضي الزراعية.

3 - **الإنتاج الزراعي.** تعتمد البلاد على استيراد الحبوب ومنتجات الألبان، والسكر، وزيت الطعام. وقد زادت المساحة المزروعة بالحبوب على مدى العشرين سنة الماضية وكان ذلك على حساب أراضي المحاصيل المعمرة والأراضي الرعوية. ولم تزد مساحة الأراضي المزروعة بالخضار وتناقصت إنتاجيتها. وانخفضت المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة في العقدين الماضيين، كما انخفض إنتاج المحاصيل المعمرة باستثناء نخيل التمر. ويمثل الإنتاج الحيواني نحو 50% من الإنتاج الزراعي ويسهم بشكل ملحوظ في الأمن الغذائي للبلاد من حيث توفير منتجات اللحوم وليس من حيث منتجات الألبان. وقد سجل الإنتاج الزراعي عام 2003 زيادة كبيرة على عام 2002 بلغت نسبتها 17 بالمائة. وتعود هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع إنتاج الحبوب من 92. مليون طن عام 2002 إلى 24. مليون طن عام 2003. ونجم هذا الارتفاع عن ظروف الطقس وعن الآثار الإيجابية المتحققة من خلال برنامج تكثيف إنتاج الحبوب الذي أطلق عام 2000 كجزء من الخطة الوطنية، للتنمية الزراعية والريفية. وبفضل الدعم المالي الذي تتلقاه هذه الخطة من خلال البرامج الوطنية استطاعت هذه الخطة أن تتيح التوسع في زراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل.

4 - **القيود والفرص.** فيما يلي القيود الرئيسية التي تعرقل تنمية القطاع الزراعي (أ) التعرض للأحوال المناخية القاسية وتقلبها واقتران ذلك بقصور استخدام موارد المياه وعدم كفاية استغلالها لأغراض الري؛ (ب) قلة المساحة القابلة للزراعة وتدهور خصوبة التربة؛ (ج) استمرار استخدام الأنماط المحصولية وتقنيات الإنتاج التقليدية واقتران ذلك بقلة استنباط الحزم التكنولوجية المناسبة وضعف خدمات الدعم؛ (د) عدم توافر الخدمات المالية الريفية لسكان الريف؛ (هـ) نقص الموارد البشرية المدربة على استخدام النهج التشاركي في التنمية الريفية. وفي الفترة 2000–2004 أتاح برنامج الحكومة للتنمية الاقتصادية والخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية عدداً من الفرص. وتهدف هذه المبادرات في القطاع الزراعي إلى استقرار وتعزيز الإنتاج الزراعي. وسوف يتحقق الهدف الأول من خلال تسوية قضايا حيازة الأراضي والتوسع في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من خلال الإصلاح الزراعي والاستثمارات الزراعية. وسوف يتحقق الهدف الثاني من خلال ترشيد استخدام موارد المياه وتوفير الحوافز لاستثمارات القطاع الخاص وتحسين خدمات الدعم المقدمة للقطاع الزراعي.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

5 - كان الصندوق من أولى الوكالات الدولية التي شاركت في مشروعات للتنمية الزراعية في الجزائر مع تركيز محدد على أصحاب الحيازات الصغيرة وعلى دمج المرأة في عملية التنمية. وتعود بذور المشروعات الثلاثة الأولى في

الحافظة إلى بداية المرحلة الانتقالية (1986-1990)، التي اضطلع فيها بإصلاحات زراعية كبيرة في وقت كانت البلاد تمر فيه بمرحلة تحول أساسي على عدة جبهات. الأمر الذي برر البعد الرائد للمشاريع بما ينطوي عليه من أهمية بالغة. وقد كانت هذه المشاريع كلها تهدف إلى نقل الطرق والنهج الجديدة لتعزيز وضع أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال إنشاء خدمات زراعية لصغار المزارعين وللنساء الريفيات ووضع آليات مؤسسية لإدارة المشروعات وتعزيز مشاركة المستفيدين. وقد بينت الدروس المستفادة خلال التنفيذ ما يلي: (أ) ضرورة ربط أنشطة البحوث والإرشاد وتعزيزها فيما يتعلق باحتياجات زراعة الحيازات الصغيرة؛ (ب) ضرورة تطوير نظم لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية تتسم بالسلامة التقنية والاستدامة البيئية وتراعي الظروف الاجتماعية–الاقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة والتكاليف البيئية والسياسات القطاعية؛ (ج) الحاجة إلى برامج سليمة تقنياً وكثيفة العمالة لاسيما لأغراض صون التربة والمياه؛ (د) ضرورة تشديد التركيز على الأنشطة المدرة للدخل للنساء؛ (هـ) تقديم خدمات فعَّالة في مجال التسليف والادخار من خلال نظام للخدمات المالية الريفية ينسجم مع احتياجات وظروف المجموعة التي يستهدفها الصندوق. ومن الضروري في مرحلة تقليص دور الدولة والتحول إلى اللامركزية إنشاء وتعزيز مؤسسات محلية ومنظمات قاعدية لتتولى مسؤولية تشغيل وصيانة الاستثمارات التي تمولها المشروعات. ويتطلب كل هذا (أ) تعميم دمج المشروعات مؤسسياً ضمن الإطار المؤسسي الحالي الدائم التغير؛ (ب) ضمان التزام أصحاب القرار رفيعي المستوى وفي الوقت نفسه دعم الحكومة في جهودها من أجل تحقيق اللامركزية؛ (ج) تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب على الإدارة وتبادل التجارب بين موظفي المشروع وبين المستفيدين عبر تنمية المجتمعات المحلية؛ (د) وضع توصيف واضح لوظائف الموظفين من كل المستويات بغية جذب الأشخاص المؤهلين والاحتفاظ بهم.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الجزائر

6 - **سياسة الجزائر في استئصال الفقر.** أطلقت الحكومة خطة للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بهدف إدخال تحسينات نوعية مستدامة على الظروف المعيشية من خلال التركيز على العمالة وتطوير البنى الأساسية المجتمعية لاسيما في أشد المناطق الريفية حرماناً. وتساند برنامجَ الحكومة للتنمية الاقتصادية استراتيجيةٌ قومية للحد من الفقر برعاية وزارة العمل الاجتماعي والتضامن القومي. وتعكف الحكومة في هذا الصدد على تشجيع تنمية المزارع الصغيرة والمتوسطة، كما تشجع القطاع الخاص ليس فقط على زيادة الإنتاج بل وأيضاً على تولي المسؤولية عن الأنشطة الرئيسية والفرعية معاً. وقد أخذت الحكومة منذ عام 2000 تدعم بقوة الاستثمار في القطاعين الزراعي والريفي في إطار الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية التي لا تستهدف المزارع فحسب بل تستهدف أيضاً المناطق الريفية التي لم تكن في الماضي تدرج في التيار الرئيسي للتنمية.

7 - وضماناً لنجاح الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية، كثفت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الحوار مع سكان الريف وكيفت أدواتها المالية مع خصوصية الأجواء الزراعية والريفية. ومن هذه الأدوات ما يلي: (أ) الصندوق الوطني لتنظيم الزراعة وتنميتها الذي يمول الاستثمارات في مجال الزراعة؛ (ب) صندوق مكافحة التصحر وتنمية المراعي في إقليم السهل الذي يرمي إلى دعم مربي الحيوانات الذين يلتزمون فرادى وجماعات بالاستثمار في مناطق السهل؛ (ج) صندوق تنمية المناطق الريفية والأراضي القائم على منح حقوق الامتياز الذي يساند: (i) تنمية أراضي الدولة الخاصة عن طريق منح الأفراد امتيازات طويلة الأجل قابلة للنقل لغرض تنمية هذه الأراضي؛ (ii) تنفيذ

مشروعات تنمية ريفية محلية تهدف في المقام الأول إلى تشجيع التنمية الريفية المحلية لصالح فقراء الريف. وأخيراً، تم في أوائل عام 2004، إدراج الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية مع أدواتها المالية في استراتيجية التنمية الريفية المستدامة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهي الاستراتيجية التي تحدد الاتجاهات الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الريفية في الجزائر.

8 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر.** تشارك عدة جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف في تمويل عملية التنمية الزراعية وبرامج المساعدة التقنية في قطاع الزراعة. وقد ركز البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على استئصال الفقر الريفي في بعض مشروعاتها. وقد فرغ البنك الدولي للتو من إطلاق المرحلة الثانية من مشروع العمالة في المناطق الريفية الذي يرمي إلى استحداث فرص العمل في المناطق الريفية عن طريق إصلاح البنى الأساسية الريفية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساندة من أجل صياغة استراتيجية التنمية الريفية المستدامة للجزائر بينما وفرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم لصندوق تنمية المناطق الريفية والأراضي القائم على منح حقوق الامتياز في إطار برنامجها الخاص بالأمن الغذائي وساندت صياغة مشروعات التنمية الريفية المحلية.

9 - **استراتيجية الصندوق في الجزائر**[2]. تنسجم الاستراتيجية التي يتبعها الصندوق حالياً في الجزائر مع استراتيجية الحكومة للتنمية الريفية المستدامة. وتهدف استراتيجية الصندوق في الجزائر، ضمن هذا الإطار، إلى زيادة إنتاجية ودخل الأنشطة المستدامة التي يمارسها الرجال والنساء من المجموعة المستهدفة. ويركز الصندوق جهوده على ثلاث مناطق زراعية إيكولوجية يفوق فيها معدل الفقر المستوى الوطني وتعتبر بدائل العمل الزراعي فيها محدودة (وهي المناطق الجبلية في الشمال، ومناطق السهل والصحراء في الجنوب) كما يركزها على القطاع الفرعي لمصايد الأسماك الحرفية. وينصب التركيز على: (أ) تلبية الاحتياجات الأساسية للمجموعة المستهدفة وتطلعها إلى خلق بيئة مواتية للنمو وإقامة صلات أقوى بينها وبين الأوضاع الخاصة بهم باتباع نهج التنمية في مناطق محددة؛ و(ب) الترويج للتخطيط والتنفيذ القائمين على الأساس المحلي اللامركزي من خلال تقديم الدعم لإنشاء وتعزيز المؤسسات المحلية والمنظمات القاعدية؛ (ج) زيادة إمكانية حصول المجموعة المستهدفة على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي والمياه والدراية التكنولوجية والخدمات المالية؛ (د) التشجيع على إدارة الموارد الطبيعية المرتبطة بتنويع الإنتاج ودعم المجتمعات المحلية التي تتمتع بميزة نسبية في الأسواق.

10 - **الأساس المنطقي للمشروع.** ينسجم المشروع مع سياسات الصندوق والحكومة في مجال الحد من الفقر الريفي التي تركز على أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب العاطل عن العمل ونساء الريف. ويلتقي المشروع مع استراتيجية التنمية الريفية المستدامة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تعتبر إحدى ركائز التنمية الريفية المحلية. والهدف هو تشجيع التنمية في المناطق الجبلية التي ترتفع فيها معدلات انتشار الفقر. وسيسهم المشروع في اختبار عدة صيغ ونهج والتثبت من سلامتها قبل توسيع نطاقها وتكرارها في المناطق الجبلية الأخرى من البلاد. وبهذا، سيكون المشروع بمثابة محفل لمواصلة الحوار السياساتي مع الحكومة حول مختلف القضايا المتصلة بفقراء الريف بما في ذلك لا

[2] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الثالث.

مركزية اتخاذ القرار وإنشاء مؤسسات محلية مناصرة للفقراء وتوفير إمكانات وصول فقراء الريف إلى موارد الأراضي والمياه والخدمات المالية وغيرها.

11 - **نهج المشروع واستراتيجيته.** يركز المشروع على المجتمعات المحلية الريفية المتفرقة أو النائية. وهو يقع ضمن إطار مشاريع الحكومة للتنمية الريفية المحلية المصممة لإشراك المجتمعات الريفية وضمان مشاركة سائر الأطراف ذات المصلحة في برمجة وتنفيذ خطط التنمية المحلية. وسيركز المشروع أساساً على إشراك المستفيدين وضمان مشاركتهم النشطة بدءاً بصياغة خطط التنمية المجتمعية ضمن المجتمعات المحلية المستهدفة. وستقسم كل خطة تنمية مجتمعية إلى خطط تنمية ريفية محلية سنوية. وعندما يتم التيقن من خطة تنمية ريفية محلية سنوية ما على صعيد القاعدة ويتم توحيدها على صعيد *البلدية* تعرض على الجهة المعنية لإقرارها على صعيد الولاية. وستمول خطط التنمية الريفية المحلية المختلفة من أموال المشروع ومن أموال برامج التنمية القطاعية الأخرى ومن صناديق الدعم وفق الإجراءات المعمول بها.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

12 - **منطقة المشروع.** تغطي منطقة المشروع مساحة 953 143 هكتاراً من الأراضي الجبلية في الجزء الشمالي من ولاية تلمسان وتشمل جبال تراراس إلى الغرب وجبال سبع شيوخ إلى الشرق. وتتألف المنطقة من 23 *بلدية*. وتعتبر *الدشرة* الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي التي يتجلى ضمنها التضامن الجماعي عادة، وهي المحاور الرئيسي للمشروع خلال صياغة خطط التنمية المجتمعية وتنفيذها. *والدشرة* هي من التقسيمات الفرعية للدوار (القرية) وتتألف عادة من عدد من المنازل (30 أسرة وسطياً). وتضم منطقة المشروع نحو 791 *دشرة* (مجتمع محلي).

13 - **المجموعة المستهدفة.** سيعود المشروع بفائدة مباشرة وغير مباشرة على 712 192 شخصاً من سكان منطقة المشروع. والمستفيدون مباشرة من المشروع هم الأسر الفقيرة التي تعيش في مزارع صغيرة تستقى منها كل دخلها أو بعضاً منه. وسيستهدف المشروع أيضاً: (أ) النساء الفقيرات اللاتي يرأسن أسرهن وذلك بغية تحسين ظروف حياتهن وعملهن؛ (ب) الفتيات ذوات المهارات المهنية الراغبات في ممارسة أنشطة غير زراعية مدرة للدخل؛ (ج) الشباب العاطلون عن العمل الراغبون في بدء مشاريع صغيرة أو التدرب على أنشطة زراعية أو غير زراعية مدرة للدخل. ويتراوح معدل البطالة في منطقة المشروع بين 41% و62% مقارنة بالمعدل الوطني الذي يبلغ 24 بالمائة. وأكثر فئة تنتشر فيها البطالة هي فئة الشباب.

14 - **المعقيات والفرص.** أكد التقدير الريفي التشاركي الذي أجري عند صياغة المشروع وتم التثبت منه عند التقدير أن المعيقات الرئيسية في منطقة المشروع هي التالية: (أ) ارتفاع معدلات البطالة؛ (ب) صغر حجم المزارع التي تقل مساحتها عموماً عن 5 هكتارات (تستخدم معظمها في الزراعة البعلية)؛ (ج) الهجرة من الريف واستهلاك الأصول الزراعية الرأسمالية الناجم عن أحداث العقد المنصرم. وفي الوقت نفسه، تتسم المنطقة بفرص كامنة منها: (أ) إمكانات تعزيز استغلال موارد صيد الأسماك والموارد الزراعية والحراجية الغنية نسبياً؛ (ب) معدل الهطول الذي يزيد عن

400 مم في السنة العادية؛ (ج) وجود نظام هيدروغرافي كثيف وواسع النطاق موات لاستغلال الموارد المائية السطحية ومناسب لأغراض الجر لتلبية احتياجات المجتمعات المبعثرة؛ (د) الدور النشط جداً للنساء الريفيات في الأنشطة الزراعية والحرفية؛ (هـ) تعرض الموظفين المحليين للنهج التشاركي ويعود الفضل في ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الموظفون الميدانيون خلال تنفيذ مشروع العمالة الريفية.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

15 - **الأهداف.** الهدف العام للمشروع هو الإسهام في الحد من الفقر الريفي من خلال تنويع دخول الأسر الريفية وزيادتها على نحو مستدام بالاقتران مع إعادة إحياء الموارد الطبيعية التي تشكل قاعدة البقاء للمجموعات المستهدفة وإدارة هذه الموارد إدارة تضمن استدامتها. أما الأهداف الخاصة فهي التالية: (أ) بناء قدرة محلية في مجال تخطيط التنمية الريفية وإدارتها وتصميم مشاريع التنمية المحلية وتنفيذها باستهداف أشد الفئات السكانية حرماناً لاسيما تلك التي اضطرت إلى هجر مزارعها خلال أحداث العقد الماضي؛ (ب) دعم التنمية الزراعية وضمان استدامتها عن طريق استغلال المياه السطحية واتخاذ تدابير للحد من تدهور التربة ولتكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه؛ (ج) توفير فرص الحصول المستدام على الخدمات المالية لمن لا يتمتعون بهذه الفرص أو لا يتمتعون إلا بقليل منها ولاسيما النساء والشباب وذلك دعماً للمبادرات الرامية إلى ضمان توفير مصادر دخل مستقرة وزيادتها وتنويعها.

جيم – عناصر المشروع

16 - ولبلوغ هذه الأهداف سيتم تنفيذ المشروع على مدى سبع سنوات. وسيتألف المشروع من العناصر الخمسة التالية: (أ) بناء القدرات المحلية؛ (ب) إدارة الموارد الطبيعية وتيسير الوصول إلى المنطقة؛ (ج) تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه؛ (د) دعم الخدمات المالية الريفية وتعزيز المشاريع الصغيرة؛ (هـ) تنسيق المشروع وإدارته.

17 - **بناء القدرات المحلية.** سيتم من خلال هذا العنصر، استيعاب المبادرات المجتمعية لأغراض تصميم خطط التنمية المجتمعية وخطط التنمية الريفية المحلية وتنفيذها ورصدها وتقييمها وبالتالي ضمان حساسيتها لقضايا التمايز بين الجنسين. وسيتم تحقيق ذلك من خلال حملات إذكاء الوعي والتدريب وتشجيع محو الأمية الوظيفية ونشر المعلومات، كل ذلك بمساندة فرق من الرجال والنساء العاملين في مجال تنمية المجتمع والفنيين ممن سبق أن دربوا على النهج التشاركي وأساليب التخطيط المحلي. وسيخصص لكل مجتمع محلي مستهدف فريق يتألف من عامل في تنمية المجتمع وعاملة في تنمية المجتمع وفني يساندهم اختصاصيون موضوعيون من وحدة إدارة المشروع ومن الدوائر التقنية وشعبها في الولاية. وستسهم الفرق في إعداد خطط التنمية المجتمعية. وستتوزع الفرق على خمس وحدات للخدمات الخارجية والبرمجة والرصد تنتشر في مختلف أرجاء منطقة المشروع حسب تجانس المناطق وحجم المجتمعات المحلية. وستزود كل وحدة بالمركبات والحواسيب والمعدات المكتبية. وسيوفر المشروع أيضاً التدريب في مجال الإعداد التشاركي لخطط التنمية المجتمعية.

18 - **إدارة الموارد الطبيعية وتيسير الوصول إلى المنطقة.** تشمل أهداف هذا العنصر تحسين إدارة موارد الأراضي والمياه وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق وخدمات الدعم. وسيتم بلوغ هذه الأهداف من خلال العناصر الفرعية الثلاثة التالية: (أ) استغلال موارد المياه السطحية؛ (ب) صون التربة والمياه؛ (ج) تعزيز فرص الوصول.

(أ) **استغلال موارد المياه السطحية.** ستشمل الأنشطة التي ستنفذ في إطار هذا العنصر الفرعي ما يلي: (i) أشغال هندسة مدنية لاستغلال المياه السطحية بما في ذلك إقامة 230 نظاماً لجر المياه من مجاري المياه (الوديان) بما في ذلك المضخات والخزانات الصغيرة والأقنية اللازمة لتوصيل المياه إلى الأراضي؛ وإعادة تأهيل 100 نبع؛ والقيام بأشغال بنى أساسية صغيرة من أجل خزن المياه تشمل بناء خزانات صغيرة وأحواض تحت الأرض أو شبه مكشوفة وصهاريج فولاذية وغير ذلك؛ (ii) إنشاء نظم ري بالتنقيط لـــ 45 بيتاً زجاجياً لأغراض البيانات العملية؛ (iii) توفير التدريب التقني والإداري لمجموعات المنتفعين؛ (iv) تمويل دراسة عن موارد المياه السطحية. وسيقدم المشروع دعماً مؤسسياً لمكتب الهيئة الوطنية للموارد المائية في تلمسان. وسيتم الانتفاع من هذه الأنشطة بشكل جماعي وسيمولها المشروع بناءً على طلب المجتمعات المحلية المهتمة شريطة أن تكون قد انتظمت في مجموعات انتفاع تضمن استدامة الاستثمارات عبر تشغيلها وصيانتها على الوجه السليم.

(ب) **صون التربة والمياه.** ستشمل الأنشطة في إطار هذا العنصر الفرعي ما يلي: (i) إصلاح 000 1 هكتار من المصاطب؛ (ii) استصلاح 000 1 هكتار من الأراضي؛ (iii) إعادة إحياء الحراج على 650 هكتاراً من المناطق الساحلية المواتية للسياحة غير الضارة بالبيئة؛ (iv) غرس أسيجة على مدى 120 كيلو متراً؛ (v) بناء مصاطب حجرية بمساحة 15 هكتاراً على أساس رائد؛ (vi) ضبط الفيضانات وانجرافات التربة من خلال ما مجموعه 000 5 متر مكعب من السدود الترابية الصغيرة و000 25 متر مكعب من الحواجز الطينية و500 هكتار من أشغال حماية الحوافي. وسيقوم المشروع أيضاً بتمويل أنشطة التدريب ورصد عمليات انجراف التربة.

(ج) **تعزيز فرص الوصول.** تحقيقاً لهدف تعزيز إمكانات الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات الدعم، سيقوم المشروع بإصلاح 200 كيلو متر من الدروب الريفية الواقعة في المناطق المتأثرة بالوضع الأمني الذي ساد خلال السنوات القليلة الماضية وبالمساعدة في بناء قدرة رابطات المنتفعين من خلال برنامج للتدريب والخدمات الخارجية.

19 - **تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي.** يتألف هذا العنصر من عنصرين فرعيين بهدفين محددين (مفصلين أدناه) هما: (أ) دعم تنمية الإنتاج الزراعي؛ (ب) تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني.

(أ) **دعم تنمية الإنتاج الزراعي.** تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة الدخل الزراعي بتحويل أنظمة الإنتاج على النحو التالي: (i) تشجيع زراعة الأشجار المثمرة والكروم على الألف هكتار التي تفيد من أنشطة استصلاح الأراضي والألف هكتار من المصطبات المستصلحة والخمسة عشر هكتاراً من أراضي المصطبات الحجرية؛ (ii) التوسع في الزراعة في البيوت الزجاجية من خلال 920 بيتاً زجاجياً في المناطق التي تستقي من نظم جر المياه من مجاري المياه (الوديان)؛ (iii) رفع مستوى تقنيات الإنتاج؛ (iv) تعزيز خدمات الإرشاد؛ (v) تدريب المزارعين والموظفين والتقنيين في الدوائر الزراعية وفروعها في الولاية. وسيتم توقيع اتفاقات بين المشروع وعدد من المعاهد التقنية المختصة لتنفيذ برنامج من البيانات الإيضاحية والدعم

الإرشادي، يموله المشروع، عن موضوعات يختارها المزارعون في مرحلة صياغة خطط التنمية المجتمعية.

(ب) **تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني.** الهدف هنا هو إعادة إعمار قطعان الماشية وتشجيع تحسين الإنتاج الحيواني وإدارة الموارد العلفية. وتضم الأنشطة الرامية إلى تنمية الموارد العلفية وإدارة النظم الإيكولوجية للرعي الحرجي ما يلي: (i) دراسة قدرة الموارد الرعوية الحرجية على إنتاج الأعلاف والعسل؛ (ii) الرصد الإحيائي لموارد الرعي الحرجي؛ (iii) زراعة محاصيل علفية على 1500 هكتار؛ (iv) التدريب على أساليب إنتاج الشجيرات العلفية وزرعها واستغلالها وتقديم البيانات الإيضاحية عن هذه الأساليب. وسيتم دعم الإنتاج الحيواني من خلال: (i) دراسة نظم الإنتاج الحيواني ورصد الأنشطة المتصلة بالإنتاج الحيواني؛ (ii) تشجيع وإنشاء وحدات صغيرة للإنتاج الحيواني كنشاط مدر للدخل يرمي إلى تجديد القطعان وتنويع مصادر الدخل؛ (iii) تعزيز مؤسسات الخدمات البيطرية من خلال تزويدها بالمعدات والمركبات؛ (iv) توفير التدريب على ممارسات إدارة الثروة الحيوانية وتقديم بيانات إيضاحية عن تجهيز القش وإنتاج الكتل العلفية.

20 - **دعم الخدمات المالية الريفية والترويج للمشاريع الصغيرة.** هذان نشاطان مترابطان ومتداخلان. والهدف من هذا العنصر هو استحداث وسطاء ماليين وغير ماليين في منطقة المشروع تستطيع المجموعات المستهدفة الوصول إليهم بسهولة على نحو ييسر لها زيادة مصادر دخلها وتنويعها. وسيتم تنفيذ ذلك من خلال عنصرين فرعيين هما:

(أ) **الخدمات المالية الريفية.** سيعمل المشروع على تيسير حصول المجموعة المستهدفة على الخدمات المالية الريفية والوصول إلى مصادر التمويل التابعة لبرامج الدعم الوطنية القائمة وتشجيع استحداث المشاريع الصغيرة على نحو مستدام. ولذلك سيدعم إنشاء 30 رابطة محلية للادخار والإقراض على صعيد المجتمعات المحلية ترتبط من الناحيتين القانونية والتشغيلية بشبكة البنك الوطني للتسليف الزراعي الذي سيمول جزئياً أو كلياً الجزء غير المدعوم من كل الاستثمارات الزراعية. وستعمل الرابطات المحلية للادخار والإقراض تحت إشراف خمس لجان إشرافية مشتركة بين الرابطات والبنك الإقليمي للتسليف الزراعي في منطقة المشروع.

(ب) **تشجيع المشاريع الصغيرة.** ستشمل الأنشطة الرامية إلى تشجيع استحداث مشاريع صغيرة ما يلي: (i) قيام الرابطات المحلية للادخار والإقراض في منطقة المشروع بتمويل كل أو بعض المساهمات المالية المطلوبة من المستفيدين كيما ينتفعوا ببرامج الدعم الحكومية؛ (ii) تعزيز عشر شركات استشارية زراعية من القطاع الخاص كيما توفر الخدمات الاستشارية في مجال الأعمال لأصحاب المبادرات الفردية الصغيرة؛ (iii) تقديم المساعدة التقنية من أجل تدريب الموظفين على الخدمات الاستشارية في مجال الأعمال وقيام المشاريع الصغيرة الحرفية والزراعية والسمكية بوضع خطط لإنتاجها؛ (iv) تمويل دراسات تسويق قطاعية من أجل تطوير المشاريع الصغيرة المحتملة.

21 - **وحدة تنسيق المشروع وإدارته.** سيمول المشروع إنشاء وحدة لإدارة المشروع يكون مقرها في غزاويت وتتألف من مدير المشروع وسبعة أخصائيين مواضيعيين ومسؤول عن نظم معلومات الإدارة، واقتصادي زراعي مسؤول عن الرصد والتقييم، ومحاسب، وثلاثة عشر فنياً، وأربعة من موظفي الدعم من فئة الخدمة العامة. وسيمول المشروع أيضاً توريد المركبات وأثاث المكاتب والمعدات والإمدادات وتجديد مباني الإدارة ونفقات التدريب والجولات الاطلاعية وتكاليف أنشطة الرصد والتقييم ودراسات تقدير الأثر.

دال – التكاليف والتمويل

22 - **تكاليف المشروع.** تقدر التكاليف الكلية للمشروع، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، بمبلغ 39.6 مليون دولار أمريكي على مدى فترة التنفيذ ومدتها سبع سنوات. وتبلغ نسبة عنصر النقد الأجنبي 32% من مجموع التكاليف (12.6 مليون دولار أمريكي)؛ بينما تبلغ نسبة الرسوم والضرائب 13.6% (5.4 مليون دولار أمريكي). وترد في الجدول 1 تكاليف المشروع بحسب العناصر.

23 - **تمويل المشروع.** سيمول المشروع بقرض من الصندوق قيمته 11.8 مليون دولار أمريكي يمثل 29.8% من التكاليف الكلية للشمروع. وتبلغ مساهمة الحكومة، بما في ذلك الإعفاء من الرسوم والضرائب، وتكاليف التشغيل والصيانة، والرواتب وجزء من الأشغال المدنية بجانب المبالغ المقدمة من صناديق الدعم الحكومية المختلفة، ما يعادل 24.5 مليون دولار أمريكي، أي 61.8% من التكاليف الكلية للمشروع. وتقدر مساهمة المستفيدين بنحو 3.3 مليون دولار أمريكي (8.4% من التكاليف الكلية) وتتألف أساساً من حصتهم في الاستثمارات في الأنشطة الزراعية على المستوى الحقلي. ويبين الجدول 2 خطة التمويل.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – بناء القدرات المحلية	2 692	831	3 523	24	10
باء – إدارة الموارد الطبيعية وتيسير الوصول					
1. استغلال موارد المياه السطحية	5 711	2 311	8 023	29	23
2. صون التربة والمياه	2 568	1 096	3 664	30	10
3. تعزيز فرص الوصول	2 221	915	3 136	29	9
المجموع الفرعي	**10 501**	**4 322**	**14 822**	**29**	**42**
جيم – تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي					
1. دعم تنمية الإنتاج الزراعي	2 965	1 318	4 282	31	12
2. تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني	4 442	1 828	6 270	29	18
المجموع الفرعي	**7 406**	**3 146**	**10 552**	**30**	**30**
دال – دعم الخدمات المالية الريفية وتشجيع المشروعات الصغيرة					
1. الخدمات المالية الريفية	405	1 683	2 089	81	6
2. تشجيع المشروعات الصغيرة	208	149	357	42	1
المجموع الفرعي	**613**	**1 833**	**2 446**	**75**	**7**
هاء – وحدة تنسيق المشروع وإدارته	**2 559**	**1 032**	**3 590**	**29**	**10**
مجموع التكاليف الأساسية	**23 771**	**11 163**	**34 934**	**32**	**100**
الطوارئ المادية	1 008	449	1 457	31	4
الطوارئ السعرية	2 227	1 002	3 229	31	9
التكاليف الكلية للمشروع	**27 007**	**12 614**	**39 620**	**32**	**113**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[i]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – بناء القدرات المحلية	**1 126**	**28.9**	**2 775**	**71.1**	–	–	**3 902**	**9.8**	**919**	**2 563**	**419**
باء – إدارة الموارد الطبيعية وتيسير الوصول إلى المنطقة											
1. استغلال موارد المياه السطحية	1 644	17.9	7 105	77.4	428	4.7	9 178	23.2	2 646	5 208	1 324
2. صون التربة والمياه	1 468	35.2	2 539	60.9	164	3.9	4 171	10.5	1 247	2 301	623
3. تعزيز فرص الوصول إلى المنطقة	3 049	83.3	599	16.4	14	0.4	3 662	9.2	1 070	2 054	
المجموع الفرعي	**6 161**	**36.2**	**10 243**	**60.2**	**606**	**3.6**	**17 011**	**42.9**	**4 963**	**9 562**	**2 485**
جيم – تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي											
1. دعم تنمية الإنتاج الزراعي	548	11.2	3 293	67.5	1 039	21.3	4 879	12.3	1 501	2 630	748
2. تحسين المراعي وتنمية الإنتاج الحيواني	442	6.2	5 095	70.9	1 648	22.9	7 185	18.1	2 096	4 017	1 072
المجموع الفرعي	**990**	**8.2**	**8 388**	**69.5**	**2 687**	**22.3**	**12 064**	**30.4**	**3 597**	**6 647**	**1 820**
دال – دعم الخدمات المالية الريفية وتشجيع المشروعات الصغيرة											
1. الخدمات المالية الريفية	2 157	93.8	92	4.0	50	2.2	2 299	5.8	1 840	367	92
2. تشجيع المشروعات الصغيرة	295	73.7	105	26.3	-	-	400	1.0	165	194	41
المجموع الفرعي	**2 452**	**90.8**	**197**	**7.3**	**50**	**1.9**	**2 699**	**6.8**	**2 004**	**561**	**133**
هاء –وحدة تنسيق المشروع وإدارته	**1 070**	**27.1**	**2 874**	**72.9**	-	-	**3 945**	**10.0**	**1 130**	**2 283**	**532**
تكاليف الصرف	**11 799**	**29.8**	**24 478**	**61.8**	**3 343**	**8.4**	**39 620**	**100.0**	**12 614**	**21 616**	**5 390**

[i] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

24 - **التوريد.** فيما يتعلق بالنفقات التي سيمولها الصندوق، تنفذ توريدات السلع والأشغال وفقاً للمبادئ التوجيهية المطبقة في الصندوق. وتجمع، قدر الإمكان، توريدات المركبات، والمواد، والمعدات، وعقود البنى الأساسية الريفية في أحجام كبيرة تصلح لطرحها في المناقصات. وتخضع توريدات السلع التي تزيد قيمتها عما يعادل 000 280 دولار أمريكي لإجراءات المناقصات التنافسية الدولية. وتمنح العقود للسلع التي تزيد قيمتها على 000 85 دولار أمريكي ولكنها تقل أو تعادل 000 280 دولار أمريكي وفقاً لإجراءات المناقصات التنافسية المحلية. وتمنح عقود السلع والأشغال التي تبلغ قيمتها 000 85 دولار أمريكي فأقل وفقاً لإجراءات التسوق المحلي بموجب ثلاثة عروض أسعار. وأما عقود الخبراء الاستشاريين فتمنح وفقاً للأنظمة الوطنية المرعية والمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في المؤسسة المتعاونة، بما يرتضيه الصندوق. وبالنسبة لعقود الخبراء الاستشاريين التي تفوق ما يعادل 000 55 دولار أمريكي، تتبع إجراءات المناقصات التنافسية المحلية أو الدولية في حين تخضع عقود الخبراء الاستشاريين التي تعادل أو تقل عن 000 55 دولار أمريكي، لإجراءات التسوق المحلي بموجب ثلاثة عروض أسعار تصادق عليها المؤسسة المتعاونة.

25 - **الصرف.** سينفذ المشروع على مدى سبع سنوات. ويجوز السحب من حساب القرض بموجب شهادات إنفاق لفئات الإنفاق التي تشترك الحكومة، والصندوق، والمؤسسة المتعاونة في تحديدها أثناء مفاوضات القرض. ويحتفظ المشروع بالمستندات ذات الصلة التي تبرر هذه النفقات ويقدمها إلى بعثات الإشراف والمراجعين الخارجيين لفحصها. وتكون جميع السحوبات الأخرى من حساب القرض وفقاً لمستندات مؤيدة مستوفاة.

26 - تفتح الحكومة حساباً خاصاً بالدولار الأمريكي لدى بنك الجزائر باسم المشروع. وعند بدء نفاذ القرض يودع الصندوق، بناءً على طلب المقترض، مبلغاً أولياً قدره 000 850 دولار أمريكي في الحساب الخاص. ويجدد رصيد هذا الحساب وفقاً للإجراءات المعمول بها في الصندوق. ويخصص المقترض في بداية كل سنة مالية مبالغ تعادل الأموال المقابلة المحددة في خطة العمل والميزانية السنوية وذلك عن السنة الجارية وفقاً للإجراءات الوطنية المعمول بها.

27 - **الحسابات ومراجعتها.** تحتفظ وحدة إدارة المشروع بسجلات مالية عن أنشطة المشروع وبالنسبة للمشروع والأطراف المتعاقد معها على حد سواء. وتكفل الوحدة الاحتفاظ بالسجلات وفقاً للأساليب الحكومية ووفقاً لإجراءات يقبلها الصندوق. ويتولى المفتش العام للمالية أو أي مُراجِع آخر من وزارة المالية والصندوق مراجعة السجلات المالية سنوياً. وتعرض تقارير المراجعة المعتمدة، التي تتضمن بياناً عن مدى كفاية النظم المحاسبية للوكالة المنفذة كما تتضمن أعمال الرقابة الداخلية ورأياً مفصلاً بشأن كشوف الإنفاق والحساب الخاص، على الصندوق في موعد غايته ستة أشهر من نهاية السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة[3]

28 - تقع المسؤولية الشاملة عن تنفيذ المشروع على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تعهد بدورها بالمسؤولية عن تنسيق وإدارة المشروع إلى المديرية العامة للغابات. وستتولى لجنة وطنية للتنسيق، يرأسها وزير الزراعة والتنمية الريفية (أو من يمثله) وتتألف من مدراء الدوائر المختلفة والمؤسسات المعنية بتنفيذ المشروع على الصعيد الوطني، اعتماد خطط العمل والميزانيات السنوية وقضايا السياسات. وعلى الصعيد الإقليمي ستتولى اللجنة الفنية في الولاية، برئاسة الوالي وعضوية مدير المشروع والأطراف الأخرى المعنية بتنفيذ المشروع، مسؤولية ضمان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأنشطة وتنسيقها بين مختلف الشركاء المعنيين بالتمويل والتنفيذ في منطقة المشروع. أما تنفيذ المشروع على الصعيد الميداني فستقع مسؤوليته على عاتق وحدة إدارة المشروع التي تتبع المديرية العامة للغابات مباشرة. وستبرم اتفاقيات فرعية بين الوحدة والإدارات الإقليمية لتحديد مسؤوليات كل إدارة محلية وكل معهد فني مشارك في تنفيذ أنشطة المشروع.

زاي – المبررات الاقتصادية

29 - **المستفيدون.** سيشجع المشروع عدة أنشطة تتصل بجوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة المستهدفة. لهذا يتوقع أن يفيد معظم السكان مباشرة أو على نحو غير مباشر من المشروع الذي سيعود بالنفع على نحو 745 2 مزرعة و176 صائد سمك حرفي أو 000 10 أسرة بمجموع يبلغ زهاء 000 60 شخص. وتضم المجموعة المستفيدة أيضاً فئة العاطلين عن العمل لاسيما النساء والبنات. وسيروج المشروع لهذه المجموعة عدة أنشطة مدرة للدخل ويشجع على إنشاء المشاريع الصغيرة. وينتظر من رابطات الادخار والإقراض المحلية أن تقدم قروضاً لـ 495 4 مستفيد. وسيخصص 1543 من هذه القروض (70%) للأنشطة الحرفية وأنشطة الإنتاج الحيواني التي يمارسها النساء والبنات عادة. أما محو الأمية الوظيفية فسيشمل نحو 575 3 شخصاً بينهم ما يزيد عن امرأة وفتاة. وسيستفيد جزء من المجموعة المستهدفة أيضاً من تحسن نوعية الحياة بفضل الإجراءات التي تتخذ لتعزيز إمكانات الوصول إلى المنطقة ومكافحة الفيضانات وانجراف التربة.

30 - **الفوائد.** الفوائد الاقتصادية الرئيسية المتوقعة هي التالية: (أ) تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي وموارد الرعي وبالتالي في الدخل الناجم عن الأنشطة الزراعية؛ (ب) تحسين البنى الأساسية الاقتصادية–الاجتماعية وظروف المعيشة (الدروب الريفية ومحو الأمية لدى النساء وتحقيق توازن تغذوي أفضل لدى الأسر الريفية)؛ (ج) تنويع وزيادة الدخول من الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع الصغيرة وتشجيع المبادرات الفردية من خلال توفير خدمات استشارية في مجال الأعمال وإنشاء مؤسسات للتمويل الصغير متاحة للمجموعات المستهدفة؛ (د) خفض تكاليف المعاملات نتيجة لتحسن البنى الأساسية للطرق وازدياد قدرة المنتجين وأصحاب المبادرات الفردية الصغيرة وتوسع إمكانات الحصول على قروض؛ (هـ) تحسين إدارة الموارد الطبيعية. وتتمثل المنافع الاقتصادية القابلة للقياس في زيادة الإنتاج المتوقعة من جراء تنويع قاعدة الإنتاج الزراعي (بزيادة قدرها 700 2 طن من الحبوب و000 700 وحدة من الأعلاف و 70 طن من الفواكه و300 5 طن من محاصيل البقول و600 3 طن من الخضار) إضافة إلى المنافع الصافية الناتجة عن المشاريع الصغيرة. وسيولد المشروع أيضاً منافع اقتصادية كبيرة لا يمكن قياسها بسهولة ومنها: (أ) الحد من تدهور المزارع

[3] يرد الهيكل التنظيمي للمشروع في الذيل الخامس.

والمراعي والغابات وتحسن خصوبة التربة من خلال إجراءات صون التربة والمياه وتحسن الممارسات الزراعية والحد من الفيضانات وانجراف التربة؛ (ب) حماية التنوع البيولوجي الغني للغطاء النباتي الطبيعي؛ (ج) تعزيز القدرة على احتجاز المياه السطحية وتغذية منسوب المياه الجوفية؛ و(د) أهمية إصلاح الدروب الريفية وأنشطة محو الأمية؛ (هـ) تعاظم قدرة المجتمعات المحلية والمنظمات القاعدية على تولي أمر تنميتها بنفسها.

31 - **العائد المالي والاقتصادي.** تم تقدير نماذج المزارع والأنشطة بهدف تقييم الجدوى المالية لمختلف الاستثمارات في الزراعة والمشاريع الصغيرة. وتشير جميع النماذج إلى تحقيق زيادة صافية كبيرة تتراوح بين 44-93 بالمائة. وقد جرى الاضطلاع بتحليل اقتصادي يغطي فترة 30 عاماً. وإذا ما أخذت كل التكاليف في الاعتبار فإن المشروع سيؤدي في الغالب إلى تحقيق معدل عائد اقتصادي داخلي قدره 14% تقريباً. وإذا ما استبعدت المنافع المرتبطة بالمشاريع الصغيرة، فإن النسبة تهبط إلى 11 بالمائة. ولا يعكس معدل العائد هذا بعض المنافع غير القابلة للقياس التي أشير إليها في الفقرة 30 آنفاً، وهي منافع هامة تمثل الإسهامات الرئيسية للمشروع من الناحية الاقتصادية-الاجتماعية. وقد بين تحليل الحساسية وجود معدل عائد داخلي قوي.

حاء - المخاطر

32 - الخطر الرئيسي الذي يمكن أن يؤثر على نتائج المشروع هو عدم تطوير المهارات اللازمة من أجل تطبيق وسائل النهج التشاركي وهو ما قد يحد من قدرة الجهات المعنية بالتنمية في المجتمعات المحلية على إقامة حوار على أساس الالتزام والثقة المتبادلة بين المستفيدين وموظفي المشروع ومختلف الدوائر التقنية المعنية بتنفيذ المشروع. ولا بد للمشروع، كيما يخفف من هذا الخطر، أن يشجع الأنشطة الخارجية ولاسيما نشر المعلومات وتعزيز الاتصالات وإذكاء الوعي وتوفير التدريب المناسب. وفضلاً عن هذا، فإن أي تراجع في مستوى الهطول سيؤثر على تطور مزارع الأشجار المثمرة ونمو الشجيرات العلفية وعلى تجديد الغطاء النباتي الطبيعي. ومن شأن أي تحسن في إدارة الموارد الطبيعية من خلال صون التربة والمياه والإدارة الرشيدة للمراعي أن يحد من آثار الجفاف.

طاء - الأثر البيئي

33 - صنف المشروع ضمن الفئة باء من حيث تأثيره على البيئة. ومن المتوقع أن يكون هذا التأثير إيجابياً بشكل عام إذا أخذنا في الاعتبار التوجه القوي للمشروع نحو الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية بما فيها المياه والنباتات والتربة ومصايد الأسماك. وسيروج نهج المشروع واستراتيجيته لعملية التنمية المجتمعية التي تستخدم الموارد الطبيعية كوسيلة لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة. وسيؤدي خفض انجراف التربة واستعادة الغطاء النباتي إلى الحفاظ على الخصوبة المادية والكيماوية للتربة. وسيحقق المشروع أثراً إيجابياً على موارد المياه من خلال: (أ) تحسين نظم كبح المياه والسيطرة عليها؛ (ب) الترويج لاستخدام نظم الري التي تقتصد في استهلاك المياه؛ (ج) إنشاء نظام للرصد المستمر لمنسوب المياه الجوفية؛ (د) اكتساب المزيد من المعارف عن سلوكيات المياه السطحية.

ياء - السمات الابتكارية

34 - يتسم المشروع بعدة سمات ابتكارية بالنسبة للمناطق الجبلية من الجزائر. فاعتماد الوحدة الاجتماعية الجغرافية الأساسية الألصق بالأسرة لتكون الصعيد الذي يتم عليه تنفيذ خطط التنمية التشاركية المحلية من شأنه أن يعزز التنمية

الريفية المحلية. وسيطور المشروع بنية أساسية مالية ريفية غير متوفرة حالياً من أجل تعبئة المدخرات وتقديم القروض. ولما كانت المنطقة تحتوي على موارد كبيرة غير مستغلة في مجال مصايد الأسماك، فإن المشروع سيساعد على تعزيز وتشجيع صيد الأسماك الحرفي وما يتصل به من أنشطة ومشاريع ريفية صغيرة. وسيدعم المشروع أيضاً المبادرات المحلية المتصلة بتطوير السياحة البيئية مستفيداً من الطابع الأخاذ للمناطق الساحلية والداخلية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

35 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

36 - وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

37 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام *اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*.

الجزء الرابع – التوصية

38 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها سبعة ملايين وتسعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (7 900 000 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 15 سبتمبر/أيلول 2024 أو ما قبل، وأن يتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة المرجعي الذي يحدده الصندوق سنوياً، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2004)

1- ستقدم حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ("الحكومة") إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وإلى كل فريق في المشروع ما يلزمها من تسهيلات وخدمات لتنفيذ المشروع وفقاً لأحكام اتفاقية القرض.

2- وستقدم الحكومة أيضاً أموالاً نظيرة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية أثناء فترة تنفيذ المشروع، وفقاً للإجراءات الوطنية السارية. وستغطي هذه الأموال النظيرة جميع الرسوم والضرائب والإتاوات المفروضة على السلع والخدمات اللازمة للمشروع، والموظفين والتكاليف التشغيلية، وكذلك مساهمتها في تكاليف المشروع، بما في ذلك مساهمتها في أموال الدعم. ولتحقيق هذه الغاية، ستقدم الحكومة من مخصصات ميزانيتها كل سنة مالية مبلغ الأموال النظيرة، وفقاً لما نصت عليه خطة العمل والميزانية السنوية للسنة المعنية.

3- تتعهد الحكومة باتخاذ جميع التدابير الملائمة، طيلة فترة المشروع، بغية تمويل الجزء ذي الصلة من أموال الدعم.

4- تتعهد الحكومة بانتداب أو تعيين الفنيين الثلاثة عشر للخدمات الفنية الإقليمية، وتعيين مندوبي التنمية المجتمعية، وأخصائي نظم المعلومات ومُساعد الحسابات في غضون الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ نفاذ مفعول القرض.

5- تتعهد الحكومة بأن تعقد، في الأشهر الستة التالية لتاريخ نفاذ مفعول القرض، الاتفاقيات الإطارية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الحرفية، وبين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمصلحة الوطنية لدعم توظيف الشباب، وبين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمصلحة الوطنية لإدارة الائتمانات الصغيرة، وبين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية الريفية.

6- تتعهد الحكومة بإدراج عمليات تكميلية لإصلاح الجدران الاستنادية وبزراعة أشجار فاكهة وأشجار أخرى في الأراضي العمومية في إطار البرنامج القطاعي للمديرية العامة للحراج على نحوٍ مواكبٍ لتنفيذ المشروع، وبالتعاون مع وحدة إدارة المشروع.

7- ستضمن الحكومة أن يعطي البرنامج الوطني للثروة الحيوانية في ولاية تلمسان أولوية لتغطية منطقة المشروع وأن يتم تنفيذ ذلك في السنوات الأربع الأولى من فترة المشروع.

8- تتعهد الحكومة بإعطاء أفضلية – عند تساوي جميع الأمور الأخرى – للإناث من بين المرشحين لوظائف المشروع.

الملحق

9- ستؤمِّن الحكومة جميع موظفي المشروع ضد المخاطر الصحية ومخاطر الحوادث وفقاً لممارستها المعتادة فيما يتعلق بموظفي الخدمة المدنية فيها.

10 كجزءٍ من المحافظة على الممارسات البيئية المطلوبة في البند 7.15 (العوامل البيئية) من *الشروط العامة لتمويل التنمية الريفية*، ستنفذ الحكومة أو ستضمن تنفيذ ممارسات ملائمة لمكافحة الآفات بموجب المشروع، وأن تضمن – لتحقيق هذه الغايات – ألا تشمل المبيدات الموردة في ظل المشروع أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها"، لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) أو 2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها الموصى بها من منظمة الصحة العالمية في الفترة 1996–1997، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر.

11- سيضمن نظام الرصد والتقييم الذي ستضعه الحكومة برمجة التدابير التي سيُضطلَع بها– ورصد أداء هذه التدابير، وتقييم أثرها على المستفيدين وعلى البيئة. وسيتم تنظيم النظام المقترح على المستويات الثلاثة التالية:

(أ) **القاعدة الشعبية:** ستعقد اجتماعات تقييم بانتظام لتحديد كمية ونوعية الخدمات التي يقدمها الشركاء إلى المستفيدين؛ وستشمل الاجتماعات وحدات التنمية المجتمعية والبرمجة والرصد وكذلك أعضاء المجموعات والجمعيات.

(ب) **شركاء التشغيل:** سيقدم هؤلاء الشركاء بتوفير المواد اللازمة للمسؤولين المعنيين وملاحظات شهرية عن حالة التنفيذ، وتقارير عن الأنشطة الفصلية والسنوية إلى وحدة رصد وتقييم المشروع.

(ج) **وحدة إدارة المشروع:** ستُنشأ وحدة رصد وتقييم تحت مسؤولية خبير اقتصادي زراعي يساعده مسؤول تكنولوجيا المعلومات. وستتولى الوحدة المسؤولية عما يلي: (i) وضع قاعدة بيانات؛ (ii) تجميع كل التقارير والبيانات المجموعة من مختلف الشركاء بغية إعداد تقارير الأنشطة الفصلية عن المشاكل الرئيسية التي ووجهت؛ (iii) إعداد الجدول الزمني العام لتدابير المشروع ومتابعتها؛ (iv) إعداد مسودة خطة عمل/ميزانية سنوية كل سنة وتقديمها إلى مدير وحدة إدارة المشروع.

12- يقوم المشروع، بدعمٍ من المساعدة الفنية وعلى نحو يتفق مع الإطار المنطقي للمشروع، بتعريف نظام الرصد والتقييم، بما في ذلك مؤشرات أداء المشروع، والنتائج المادية والمالية، والأثر؛ وتواتر أنشطة الرصد؛ وأسلوب جمع البيانات؛ وأساليب ودعم نشر البيانات واستخدامها. وستكلف مؤسسة استشارية خارجية متخصصة بتحليل البيانات ووضع مسودات التقارير السنوية. ويتم اختيار هذه المؤسسة على أساس عطاء تنافسي. ومن المخطط إيفاد بعثات دعم لتنفيذ هذا النظام وتدريب الموظفين على استخدامه في السنوات الثلاث الأولى من فترة المشروع.

13- سيتم تعيين مدير وحدة إدارة المشروع، وأخصائيي المواضيع السبعة، والخبير الاقتصادي الزراعي المسؤول عن الرصد والتقييم، والمسؤول الإداري والمالي، بموجب ترتيبات العطاءات التنافسية المحلية، وتنشر هذه الترتيبات في الصحف المحلية، وفقاً للإجراءات الحكومية الراهنة، وتستبعد كل أشكال التمييز. وسيتم تعيين هؤلاء المسؤولين وأي قرار بإنهاء عقودهم ــ إن لزم ذلك ــ بالاتفاق مع الصندوق. ويمكن أن يأتي المسؤولون المعينون على هذا النحو من

الملحق

الخدمة المدنية، وفي هذه الحالة يعتبرون منتدبين من الحكومة، أو يمكن أن يعينوا بموجب عقود قابلة للتجديد رهناً بالتقييمات السنوية لأدائهم. ويمكن إنهاء عقودهم على أساس نتائج التقييم المذكور. وسيتم تعيين موظفي الدعم وإدارتهم مع مراعاة الإجراءات السارية في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

14- الإجراءات التالية شروط يجب أن تسبق نفاذ مفعول القرض:

(أ) أن تكون الحكومة قد وفرت مكاتب لوحدة إدارة المشروع؛

(ب) أن تكون وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قد أنشأت وحدة إدارة المشروع في الغزوات، وعينت مدير المشروع وأخصائيي المواضيع السبعة، والخبير الاقتصادي الزراعي المسؤول عن الرصد والتقييم، والمسؤول الإداري والمالي.

(ج) أن يكون قد وُقِّعَ اتفاق إطاري بين وزارة الزراعة والتنمية الريفية والبنك الوطني للائتمان الزراعي لتنفيذ وحدات الائتمان الريفي في منطقة المشروع، بعد موافقة مسبقة من قبل الصندوق؛

(د) أن تكون اتفاقية القرض قد وُقّعَت حسب الأصول وتكون الحكومة قد أرسلت إلى الصندوق مرسوماً جمهورياً بالموافقة على اتفاقية القرض؛

(هـ) أن تكون الحكومة قد قدمت إلى الصندوق فتوى قانونية صادرة عن الأمين العام للحكومة، مقبولة شكلاً وموضوعاً.